الأمم المتحدة

A/66/905–S/2012/710

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البنود ٣٥ و ٣٩ و ٦٧ و ٨٣ و ١٠٩ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أود أن ألفت انتباهكم إلى رسالة مؤرخة ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها بيانا من وزارة خارجية أرمينيا فيما يتعلق بقضية راميل سافاروف، وهو مواطن من أذربيجان وضابط في قواتها المسلحة حُكم عليه بالسجن المؤبد في هنغاريا عام ٢٠٠٤ بسبب وفاة ضابط أرميني في حادث وقع أثناء دورة تدريبية نُظّمت في بودابست برعاية منظمة حلف شمال الأطلسي (A/66/896-S/2012/681). وأعربت وزارة خارجية أرمينيا، في بيانها، عن خيبة أملها إزاء القرار الذي اتخذته السلطات الهنغارية بنقل راميل سافاروف إلى أذربيجان، وإزاء العفو الذي منحه إياه لاحقا رئيس أذربيجان.

200912 200912 12-51443 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وينبغي أن يكون واضحا من البداية أن مسألة نقل راميل سافاروف من هنغاريا إلى أذربيجان كانت مسألة قانونية بحتة بين البلدين، عولجت بطريقة تتماشى تماما مع اتفاقية ستراسبورغ لعام ١٩٨٣ المتعلقة بنقل المحكوم عليهم، والتي تضم ضمن دولها الأطراف كلا من هنغاريا وأذربيجان.

وبعد نقل راميل سافاروف إلى أذربيجان، عفا عنه رئيس أذربيجان باستخدام السلطة المخولة له بموجب المادة ١٠٩ (٢٢) من دستور جمهورية أذربيجان. والدستور لا يضع أي قيد على ممارسة الرئيس لحقه في العفو. وعلاوة على ذلك، فإن المادة ١٢ من الاتفاقية المتعلقة بنقل المحكوم عليهم تنص صراحة على أنه ''يجوز لكل طرف أن يصدر عفوا أو صفحا أو تخفيفا للأحكام وفقا لدستوره أو قوانينه الأخرى''. وتنص المادة ٨٢-٣ من القانون الجنائي لأذربيجان على أنه يجوز الاستعاضة عن عقوبة شخص محكوم عليه بالسجن المؤبد بالعفو مع السجن لمدة لا تتجاوز ٢٥ عاما. وقد قضى راميل سافاروف ثماني سنوات ونصف من مدة عقوبته. وينبغي النظر إلى العفو على أنه استعاضة عن عقوبة السجن المؤبد للشخص المحكوم عليه بعقوبة السجن لمدة مساوية للمدة التي قضاها هذا الشخص فعلا في السجن. وقد أُفرج عن راميل سافاروف على هذا الأساس. وبالتالي، فإن الإجراء المتعلق بنقل راميل سافاروف إلى أذربيجان والإجراء اللاحق المتعلق بالعفو عنه يتماشيان تماما مع الاتفاقية المتعلقة بنقل المحكوم عليهم ومع تشريعات جمهورية أذربيجان.

وقد قضى راميل سافاروف أكثر من ٨ سنوات في السجن عن الفعل الذي ارتكبه، ولا يجري تمجيده ولا اعتباره بطلا في أذربيجان، كما يدعي الجانب الأرميني. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الحادث الذي أدى إلى سجنه قد وقع بين ضابطين عسكريين من دولتين متحاربتين. وبناء عليه، فإن راميل سافاروف لم يكن مجرد رجل عادي قتل فردا مسالما من المشاركين في الدورة التدريبية. وعلاوة على ذلك، فقد شهد بأم عينيه القوات الأرمينية الغازية تحتل موطنه وتقتل العديد من أقربائه. فعائلته كانت واحدة من آلاف العائلات التي طُردت بالقوة من موطنها الأصلي في مقاطعة جبرائيل التي احتُلت فيما بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضابط الأرميني المقتول كان يستفز راميل باستمرار بإهانته وإهانة بلده.

ولذلك، فمن الواضح أنه ينبغي ألا يُنظَر إلى الحادث الذي أسفر عن وفاة ضابط أرميني إلا في سياق مواصلة أرمينيا احتلالها غير المشروع لأراضي أذربيجان، وما ارتُكب أثناء العدوان من جرائم خطيرة في حق السكان المدنيين الأذربيجانيين، وما ترتب على

الحرب من عواقب وخيمة على مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين الأذربيجانيين الذين أُجبروا على مغادرة ديارهم.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن اعتبار الحادث الذي أسفر عن وفاة ضابط أرميني جريمة ذات دوافع عرقية، كما قد يفترض البعض خطأ بفعل ما يمارسه الجانب الأرميني من ضغط وتضليل. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أنه، خلافا لأرمينيا الأحادية العرق، فقد حافظت أذربيجان على تنوعها العرقي إلى يومنا هذا، إذ يعيش العديد من الأرمن ليس في منطقة داغليق غاراباخ (ناغورني - كاراباخ) المحتلة فحسب، بل أيضا في العاصمة وغيرها من المدن الكبرى في أذربيجان. وينبغي ألا يُنظَر إلى قرار العفو عن راميل سافاروف على أنه يزيد حدة التوتر في المنطقة أو يقوض عملية السلام ويزعزع الثقة بين الجانبين؛ بل ينبغي أن يُنظَر إليه على أنه عمل إنساني تجاه شخص قضى بالفعل أكثر من ثماني سنوات في السجن، وتجاه عائلته كذلك.

وعلى هذا الأساس، فإن رد فعل أرمينيا غير المناسب على المسألة القانونية المذكورة أعلاه، التي تهم أذربيجان وهنغاريا، يستحق اهتماما خاصا. فقد حاول رئيس أرمينيا، سيرج ساركسيان، علنا ابتزاز البلدان والمنظمات الدولية الأخرى والضغط عليها لكي يصدر عنها رد فعل على هذه القضية القانونية؛ وأوعز إلى وزارة الدفاع الأرمينية أن تضع جميع القوات في حالة تأهب قصوى؛ بل إنه ذهب أبعد من ذلك ليعلن أنه كلّف جهاز الأمن الوطني بـ ''مهمة خاصة''.

وعلى الفور، شُنّ هجوم سيبراني على عدد من المحطات الإخبارية الأذربيجانية، ولا سيما تلك التي تبث برامجها باللغات الأجنبية. وكان الغرض الأساسي من هذا الهجوم منع المجتمع الدولي من الاستماع إلى حجج الجانب الأذربيجاني، وبالتالي التلاعب بالرأي العام. وعلاوة على ذلك، قررت أرمينيا تعليق علاقاتها الدبلوماسية مع هنغاريا، ونظّمت احتجاجات جماهيرية ضد البعثات الدبلوماسية لهذا البلد في مختلف أنحاء العالم. وفوق ذلك، أعلن مؤخرا أحد التنظيمات الإرهابية الأرمينية - وهو الجيش السري الأرميني لتحرير أرمينيا، الذي تربطه علاقات وثيقة بحكومة أرمينيا وارتكب عشرات الهجمات الإرهابية ضد المدنيين والدبلوماسيين الأجانب في مختلف البلدان - أن الدبلوماسيين الأذربيجانيين هم هدفه التالي.

وسيكون من المفيد والمجدي أن يتذكر أولئك الذين لبّوا نداء رئيس أرمينيا للرد على ما حصل من تطورات في قضية راميل سافاروف أن رئيس الدولة الأرمينية، الذي يجتمعون به أحيانا ويصافحونه، قد اعترف بما لا يترك مجالا للشك بتورطه المباشر في

مجزرة خوجالي التي أودت بحياة المئات من المدنيين الأذربيجانيين، بمن فيهم الأطفال والنساء. وبالفعل، فقد قال سيرج سركسيان صراحة في مقابلته الشهيرة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، رداً على سؤال عما إذا كان من الممكن أن تحدث الأمور بشكل مختلف وعما إذا كان نادماً على موت الآلاف من الناس نتيجة للهجمات الأرمينية ضد المدنيين الأذربيجانيين، إنه ''ليس نادماً على الإطلاق''، لأن ''هذه القلاقل ضرورية، حتى لو قُدر للآلاف أن يموتوا'' (انظر http://carnegieendowment.org/2012/02/24/president-interview-andtragic-anniversary/9vpa).

وجدير بالذكر أيضا أن أولئك الذين أبدوا استهجانهم للإفراج عن راميل سافاروف قلّما يعربون – إن هم فعلوا ذلك أصلا – عن سخطهم على مواصلة أرمينيا احتلالها غير المشروع للأراضي الأذربيجانية، وعلى رفض هذه الدولة السماح للمشردين الأذربيجانيين بالعودة إلى ديارهم، وعلى المناورات والعروض العسكرية التي تجريها القوات المسلحة لأرمينيا بصفة منتظمة في الأراضي المحتلة بأذربيجان بحضور القيادات السياسية والعسكرية والدينية لأرمينيا. وسيكون من العدل أن يعبروا أيضا عن احتجاجهم على قيام قناص أرميني، في ٨ آذار/مارس ٢٠١١، بقتل فَريز بادالوف، وهو طفل في التاسعة من عمره، في قرية أورتا غارفاند بمقاطعة أغدام الأذربيجانية، أو على مقتل أيغون شاهماليفا، وهي طفلة في الرابعة عشرة من عمرها، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، في قرية أليبايلي بمقاطعة توفوز الأذربيجانية المتاخمة لأرمينيا.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ممثلي بعض المنظمات الدولية، الذين عبّروا عن آرائهم بشأن قضية راميل سافاروف في عدة مناسبات سابقة تعكس ازدراء أرمينيا بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، قد فضّلوا الصمت بحجة أن مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الجهة الوحيدة المخولة بالتعامل مع هذا النزاع.

ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن شن الحرب وعن تداعياتها وعدم إحراز تقدم في عملية تسوية النزاع تقع على عاتق حكومة أرمينيا. لكن لا شك أنه ما كان لأرمينيا أن تواصل احتلالها لأراضي أذربيجان وجهودها المكشوفة الرامية إلى تكريس نتائج العدوان لولا ما يخالجها من شعور بالإباحية في إطار عملية تسوية النزاع. وبالفعل، يكفي التذكير بأنه بينما يحظر ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي استعمال القوة للاستيلاء على الأراضي، وبينما طالب مجلس الأمن، في أربعة قرارات متتالية اتخذها عام ١٩٩٣، بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المحتلة من جميع أراضي أذربيجان المحتلة، فإننا نلاحظ

محاولات في إطار عملية تسوية النزاع لوضع المعتدي والضحية في كفة واحدة وجعل تنفيذ أرمينيا للالتزام بسحب قواتها المسلحة من أراضي أذربيجان وتسوية المسائل المعلقة المرتبطة بمسؤولية الدول أمرا مشروطا بالنظر في الادعاءات غير المشروعة وغير المقبولة للطرف المعتدي.

وغني عن القول بأن هذا النهج لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويمثل استخفافا واضحا بقرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه فحسب، بل إنه يشجع أيضا المعتدي، أي أرمينيا، على التشبث بموقفها دون خشية أن تُتخذ في حقها إجراءات أكثر حزما، وبالتالي فإنه يسهم في زيادة حدة التوتر ويحكم بالفشل على إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع على أساس القانون الدولي.

وأغتنم هذه الفرصة لأشير أيضا إلى عمليات القتل التي تعرض لها، في زمن غير بعيد، المدنيون الأبرياء في العديد من البلدان، بمن فيهم الدبلوماسيون الأجانب، على يد المنظمات الإرهابية الأرمينية. وهكذا، ففي الفترة ما بين عام ١٩٧٣ والوقت الحاضر، وباستثناء الهجمات الإرهابية التي شُنت ضد أذربيجان ومواطنيها، فقد ارتكبت جماعات إرهابية أرمينية، مثل الجيش السري الأرميني لتحرير أرمينيا وفدائيي الاقتصاص للإبادة الجماعية الأرمينية، ما يقرب من ٢٣٩ عملا إرهابياً في بلدان مختلفة في أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط ومنطقة المحيط الهادئ، أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٧٠ شخصاً وإصابة ٥٢٤ آخرين؛ واحتجاز ١٠٥ رهائن، أُعدم منهم ١٢ شخصا. وشملت تلك الأعمال الإرهابية ما لا يقل عن ١٦٠ هجوماً بالقنابل وكانت وراء الغالبية العظمى من القتلى والجرحى، إذ ارتُكبت عموماً في مناطق عامة مزدحمة كالمطارات وساحات المدن ومراكز التسوق.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنه بينما أعرب المجتمع الدولي مراراً، ولا سيما من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن، عن تضامنه العميق مع ضحايا الإرهاب وذويهم، وشدد على أهمية مساعدة ضحايا الإرهاب، وإمدادهم وعائلاتهم بالدعم للتغلب على ما ألم بهم من خسارة وأسى، فقد أبدت قيادة أرمينيا باستمرار مشاعر التضامن والدعم والتعاطف مع مرتكبي الأعمال الإرهابية. ويمكن رؤية الدليل على هذه العلاقة الخاصة في أرمينيا مجسدا في تمجيد الإرهابيين وغيرهم من المجرمين، بما في ذلك إعطاؤهم مكانة أبطال وطنيين ومنحهم أوسمة الدولة.

ومن الأمثلة على ذلك القضية المعروفة للإرهابي الأرميني، فاروجان كارابتيان، الذي ارتكب عملا إرهابيا في مطار أورلي بباريس في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ أودى

بحياة ٨ أشخاص وأدى إلى إصابة ٥٥ آخرين بجروح. ورغم أن فاروجان كارابتيان حُكم عليه بالسجن المؤبد في فرنسا، فقد نُقل بعد ١٨ سنة، في نيسان/أبريل ٢٠٠١، إلى أرمينيا، علما بأنها لم تكن البلد الذي يحمل جنسيته ولا البلد الذي يقيم فيه. ورغم ذلك، فقد عفا عنه رئيس أرمينيا عند وصوله. وحيّاه بعد ذلك رئيس وزراء أرمينيا الذي أعرب عن ''فرحته'' للإفراج عن كارابتيان، وتعهد عمدة يريفان بتوفير العمل والسكن له. والمثير أنه قبل نقل فاروجان كارابتيان إلى أرمينيا عام ١٩٩٥، وقّع أكثر من مليون شخص في أرمينيا عريضة موجهة إلى السلطات الفرنسية يُلتَمس فيها الإفراج عن كارابتيان. وعلاوة على ذلك، فقد أُطلق اسمه على الفصل السادس في إحدى مدارس يريفان تكريماً له، ونُظّمت معارض للوحاته في يريفان وإشميادزين.

ومن الأمثلة الأخرى قضية الإرهابي الدولي المعروف، مونتِه ميلكونيان، الذي نال لقب بطل وطني وحصل بعد وفاته على أعلى التشريفات والأوسمة العسكرية في أرمينيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القائدين العسكريين للفيلق الأرميني خلال الحرب العالمية الثانية، اللواءان النازيان دراستامات كانايان وغاريجين نزديه، يعتبران أيضا بطلين وطنيين في أرمينيا. والخدمة الوحيدة التي قدمها هذان الشخصان إلى أرمينيا والقاسم المشترك بينهما هو قتل آلاف الأذربيجانيين والأتراك لأسباب عرقية ودينية.

وعلى هذا الأساس، فإنه من الغريب أن تتجرأ قيادة أرمينيا على انتقاد الآخرين ووعظهم بشأن العدالة، وهي فكرة غريبة أصلا عن سياسات هذا البلد وممارساته. والواقع أن ما يزيد فعلا من حدة التوتر في المنطقة هو استمرار الاحتلال غير المشروع لأراضي أذربيجان والتمادي في الاستخفاف بحقوق الإنسان الأساسية لأكثر من مليون مشرد داخلي ولاجئ أذربيجاني. وإن أفضل سبيل للتصدي للتحديات والشواغل المطروحة هو كفالة إنهاء احتلال أراضي أذربيجان وتمكين السكان الذين شُرّدوا قسرا من ممارسة حقهم غير قابل للتصرف في العودة إلى ديارهم دون مزيد من التأخير.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٥ و ٣٩ و ٦٧ و ٨٣ و ١٠٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**

السفير

الممثل الدائم